الباب الثاني
قواعد تحديد وتحصيل الإشتراكات
وإجراءات الحساب أو الإشتراك عن بعض المدد

الفصل الأول
أجر الإشتراك ونسب الإشتراكات

مادة (١٨)

يقصد بأجر الإشتراك كل ما يحصل عليه المؤمن عليه من مقابل نقدي من جهة عمله الأصلية لقاء عمله الأصلي ويشمل:
أولاً: الأجر الأساسي ويقصد به:

١- بالنسبة للمؤمن عليهم العاملين بالجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة والقطاع العام وقطاع الأعمال العام الذين تربطهم بجهات عملهم علاقة عمل لائحية:
الأجر المنصوص عليه في الجداول المرفقة بنظم التوظيف وما يضم إليه من علاوات خاصة.

٢- بالنسبة للمؤمن عليهم العاملين بالجهات المشار إليها بالبند السابق الذين تربطهم بجهات عملهم علاقة تعاقدية أو عرضية:
الأجر المنصوص عليه بعقد العمل وما يضاف إليه من علاوات مستبعدا منه العناصر التي تعتبر جزءا من الأجر المتغير أو الأجر اليومي المستحق.

٣- بالنسبة للمؤمن عليهم العاملين بالقطاع الخاص والمشتغلين بالأعمال المتعلقة بخدمة المنازل:
الأجر المنصوص عليه بعقد العمل وما يطرأ عليه من علاوات مستبعدا منه العناصر التي تعتبر جزءا من الأجر المتغير.

ثانياً: الأجر المتغير ويقصد به:
باقي ما يحصل عليه المؤمن عليه وعلى الأخص:

١- الحوافز.

٢- العمولات.

٣- الوهبة، متى توافرت في شأنها الشروط الآتية:

(أ) أن يكون قد جرى العرف بأن يدفعها عملاء المنشأة على أساس نسبة مئوية محددة مقدما من المبالغ المستحقة على العملاء.

(ب) أن يكون لها صندوق مشترك بالمنشأة توضع فيه حصيلتها لتوزيعها بين العمال.

(ج) أن يكون هناك قواعد متفق عليها بين رب العمل والعمال تحدد بموجبها كيفية توزيعها عليهم.

٤- البدلات، فيما عدا البدلات الآتية فلا تعتبر جزء من أجر الإشتراك وفقاً لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٧٩ لسنة ١٩٨٤:-

(أ) بدل الانتقال وبدل السفر وبدل حضور الجلسات وغيرها من البدلات التي تصرف للمؤمن عليه مقابل ما يتكلفه من أعباء تقتضيها أعمال وظيفته ويستثنى من ذلك بدل التمثيل.

(ب) بدل السكن وبدل الملابس وبدل السيارة وغيرها من البدلات التي تصرف مقابل مزايا عينية.

(ج) البدلات التي تستحق نتيجة ندب المؤمن عليه بعض الوقت داخل جهة عمله الأصلية أو خارجها.

(د) البدلات التي تستحق للمؤمن عليه لمواجهة أعباء المعيشة خارج البلاد. ويشترط ألا يجاوز مجموع البدلات المستبعدة من أجر الإشتراك قيمة أجر الإشتراك الأساسي للمؤمن عليه.

٥- الأجر الإضافية.

٦- التعويض عن جهود غير عادية.

٧- إعانة غلاء المعيشة.

٨- العلاوات الإجتماعية.

٩- العلاوة الإجتماعية الإضافية.

١٠- المنح الجماعية.

١١- المكافآت الجماعية.

١٢- نصيب المؤمن عليه في الأرباح.

١٣- ما زاد على الحد الأقصى للأجر الأساسي.

١٤- العلاوات الخاصة التي لم يتم ضمها للأجر الأساسي.

وفي جميع الأحوال يراعى ما يلي:

(أ) إذا كان الأجر كله محسوباً بالإنتاج أو بالعمولة فيعتبر هذا الأجر أجراً أساسياً بما لا يجاوز الحد الأقصى المنصوص عليه في الجدول رقم (١) المرفق.

(ب) الحدين الأدنى والأقصى لأجر الإشتراك وفقاً للجدول رقم (١) المرفق.

مادة (١٩)

تحدد نسب الإشتراكات المستحقة وفقاً لتأمين الشيخوخة والعجز والوفاء بما في ذلك نظام المكافأة على النحو التالي:

١- تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء:

(أ) حصة يلتزم بها صاحب العمل بواقع ١٥% من أجر الإشتراك للمؤمن عليه لديه شهرياً.

(ب) حصة يلتزم بها المؤمن عليه بواقع ١٠% من أجره شهرياً.

(ج) حصة تلتزم بها الخزانة العامة بواقع ١% من الأجور الشهرية للمؤمن عليهم وتؤدى إلى الصندوق المختص فى أول الشهر التالى لشهر الإستحقاق.
مع مراعاة النسب الواردة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٢١) لسنة ١٩٨١ بشأن المزايا التأمينية للعاملين بالأعمال الصعبة بالصناعات التعدينية والاستخراجية.

٢- المكافأة:

(أ) حصة يلتزم بها صاحب العمل بواقع ٢% من أجر الإشتراك الأساسى للمؤمن عليهم لديه شهريا.
(ب) حصة يلتزم بها المؤمن عليه بواقع ٣% من أجر إشتراكه الأساسى شهريا.

مادة (٢٠)

يتحمل صاحب العمل الإشتراكات المستحقة عن تأمين إصابات العمل طبقا للنسب الآتية:

- ١- ١% من أجر الإشتراك بالنسبة للمؤمن عليهم العاملين بالجهاز الإدارى للدولة والهيئات العامة.
- ٢- ٢% من أجر الإشتراك بالنسبة للمؤمن عليهم بوحدات القطاع العام وقطاع الأعمال العام.
وتلتزم الجهات المشار إليها فى البندين السابقين بأداء تعويض الأجر ومصاريف الانتقال.
- ٣- ٣% من أجر الإشتراك بالنسبة لباقي المؤمن عليهم المشار إليهم بالمادة (١).

وتخفيض نسب الإشتراكات المقررة بالبندين (٢ و١) بواقع النصف كما تخفيض النسبة المقررة بالبند (٣) بواقع الثلث بالنسبة لأصحاب الأعمال الذين يتولون علاج المصاب لديهم ورعايته طبييا متى صرحت لهم الهيئة العامة للتأمين الصحى بذلك وفقا للشروط والأوضاع التى ينضمونها قرار وزير الصحة الصادر فى هذا الشأن.
كما تخفيض النسب المقررة بالبند (٣) بواقع الثلث إذا ما رخص رئيس الصندوق المختص لأصحاب الأعمال فى القطاع الخاص بتحمل قيمة تعويض الأجر ومصاريف الانتقال وذلك بمراعاة توافر الشروط الآتية:

- ١- أن يكون عدد المؤمن عليهم لدى صاحب العمل بالمنشأة مائة عامل على الأقل ولا يدخل فى هذا العدد المؤمن عليهم المشار إليهم بالبنود (١، ٢، ٣، ٤، ٥) من المادة (٥٩).
- ٢- أن يكون صاحب العمل منتظما فى أداء إلتزاماته التأمينية قبل الصندوق المختص طبقا لأحكام قانون التأمين الإجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ..
- ٣- أن يلتزم صاحب العمل بتقديم بيان شهرى للهيئة بأسماء المصابين وأجورهم وتعويض الأجر المدفوع.

على أن يكون الترخيص لمدة عام ويجدد سنويا بمراعاة توافر الشروط السابقة.

ويعفى أصحاب الأعمال من أداء الإشتراكات عن المؤمن عليهم المشار إليهم بالبنود (١، ٢، ٣، ٤) من المادة رقم (٥٩) إذا كانوا لا يتقاضون أجرا.

(مادة ٢١)

تحدد نسب الإشتراكات المستحقة وفقا لتأمين المرض على النحو

التالى:

١- حصة صاحب العمل وتقدر على النحو الآتى:

(أ) ٣% من أجور المؤمن عليهم العاملين بالجهاز الإدارى للدولة والهيئات العامة والقطاع العام وقطاع الأعمال العام وذلك للعلاج والرعاية الطبية، وتلتزم هذه الجهات بأداء تعويض الأجر ومصاريف الانتقال المنصوص عليها فى هذا الفصل.

(ب) ٤% من الأجور بالنسبة لباقي المؤمن عليهم توزع على

الوجه الآتى:

١- ٣% للعلاج والرعاية الطبية.

٢- ١% لأداء تعويض الأجر ومصاريف الانتقال.

وفى حالة تصريح الهيئة العامة للتأمين الصحى لصاحب العمل

بعلاج المريض لديه ورعايته طبيا يراعى ما يلى:

* تخفض نسبة الإشتراكات إلى ١% من أجور المؤمن عليهم.

* يلتزم صاحب العمل بالنسبة للمؤمن عليهم المشار إليهم بقيمة تعويض الأجر ومصاريف الانتقال.

ويسرى هذا التخفيض اعتبارا من أول الشهر التالى لصدور قرار الهيئة العامة

للتأمين الصحى.

٢- حصة بواقع ١% من الأجر أو المعاش يلتزم بها المؤمن عليه

أو صاحب المعاش وذلك للعلاج والرعاية الطبية.

٣- ٢% من معاش الأرملة المنتفعة بأحكام العلاج والرعاية الطبية

وفقا لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم (١) لسنة ١٩٨١، وتقوم الجهة

الملتزمة بالمعاش بتوريدها إلى فرع الهيئة العامة للتأمين الصحى

المختص خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الخصم.

٤- ٠,٥% من قيمة الأجر أو المعاش بحسب الأحوال عن كل فرد

من أفراد أسرة المؤمن عليه أو صاحب المعاش بمحافظة الإسكندرية

المنتفعين بأحكام قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (١٠) لسنة ١٩٨١.

مادة (٢٢)

يتحمل صاحب العمل إشتراكات تأمين البطالة بواقع ٢% من أجور المؤمن عليهم بالقطاع العام وقطاع الأعمال العام والقطاع الخاص ممن تسرى عليهم أحكام هذا التأمين.

مادة (٢٣)

تحسب الإشتراكات التي يؤديها صاحب العمل عن المؤمن عليهم من العاملين بالجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة والقطاع العام وقطاع الأعمال العام على أساس ما يستحقه المؤمن عليه من أجر خلال كل شهر وذلك بمراعاة ما يلي:

١- أن الإستقطاعات من الأجر بسبب الجزاء الإداري أو الغرامات أو خصم ساعات التأخير لا تعتبر تخفيضاً للأجر ويتعين تحصيل الإشتراكات على أساس الأجر الإجمالي دون تخفيض.

٢- تستحق الإشتراكات عن مدد الوقف عن العمل إحتياطياً أو بقوة القانون على أساس الأجر المستحق للمؤمن عليه خلال هذه المدد دون الإخلال بسداد الإشتراكات المستحقة عن الجزء الموقوف صرفه من الأجر إذا تقرر صرفه إليه أو رد الإشتراكات السابق سدادها عن مدة الإيقاف إذا ما تقرر فصل المؤمن عليه بأثر رجعي من تاريخ الإيقاف.

٣- حالات الترخيص بالعمل جزء من الوقت مقابل نسبة من الأجر وفقاً للآتي:

(أ) تؤدي الإشتراكات عن الأجر الأساسي على أساس كامل هذا الأجر بإفترض مباشرة المؤمن عليه لعمله كل أيام العمل الرسمية.

(ب) تؤدي الإشتراكات عن الأجر المتغير كما يلي:

١- عناصر الأجر المتغير المرتبط بتحديد قيمتها بمستوى أداء العامل يؤدي عنها الإشتراكات على أساس ما يحصل عليه المؤمن عليه من هذه العناصر بالفعل.

٢- باقى عناصر الأجر المتغير تؤدي عنها الإشتراكات على أساس كامل قيمة هذه العناصر بإفترض مباشرة المؤمن عليه لعمله كل أيام العمل.

ولا تؤدي أية إشتراكات عن مدد الغياب التي لا يستحق عنها المؤمن عليه أجراً، أو تعويضاً عن الأجر وتحدد مدد الغياب المشار إليها وفقاً لأنظمة العاملين بالدولة والقطاع العام وقطاع الأعمال العام بما لا يجاوز خمسة عشر يوماً متصلة أو ثلاثين يوماً متقطعة خلال السنة الميلادية الواحدة وإذا زادت المدة عن ذلك تعتبر فى حكم الإجازة الخاصة بدون أجر طالما كانت علاقة العمل قائمة.

مادة (٢٤)

إذا رغب صاحب العمل فى إنهاء خدمة المؤمن عليه عند بلوغه سن الستين أو بعدها بدلاً من إستبقائه بالعمل لحين إستكمال المدة الموجبة لإستحقاق المعاش أو حتى نهاية العقد أو الموسم بالنسبة للعمال

المؤقتين أو الموسمين وفقا لأحكام المادة (١٦٣) من قانون التأمين الإجتماعى يلتزم بأداء حصته فى إشتراكات تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء على أساس أجر إشتراك المؤمن عليه الأساسى الأخير عن عدد السنوات الكاملة التى بها يستكمل المدة الموجبة لإستحقاق المعاش أو حتى نهاية العقد أو الموسم بحسب الأحوال.

ويلتزم صاحب العمل بأداء هذه الإشتراكات فى أول الشهر التالى لتاريخ إنتهاء خدمة المؤمن عليه، وفى حالة التأخير فى الأداء تستحق المبالغ الإضافية المنصوص عليها بالمادة (١٢٩) من قانون التأمين الإجتماعى. ويعفى المؤمن عليه من حصته فى الإشتراكات.

مادة (٢٥)

تحسب الإشتراكات المستحقة على أصحاب الأعمال فى القطاع الخاص من واقع البيانات الواردة بالإستثمارات أرقام (١)، (٢)، (٦). فإذا لم يقدم صاحب العمل البيانات الخاصة بعماله وأجورهم بموجب الإستثمارات المشار إليها فى المواعيد المحددة لذلك حسبت الإشتراكات الواجبة الأداء على أساس آخر بيان قدم منه للصندوق وذلك إلى حين حساب الإشتراكات المستحقة فعلا.

وفى حالة عدم تقديم تلك البيانات أو عدم وجود المستندات والسجلات التى يلتزم بحفظها يكون حساب الإشتراكات المستحقة طبقا لما تسفر عنه تحريات أجهزة التفتيش بالصندوق المختص، ويراعى أن يوضح التقرير مصدر التحريات والأسس التى بنى عليها.

وتتم تحريات صندوق التأمين الإجتماعى للعاملين بقطاع الأعمال العام والخاص عن طريق أجهزة التفتيش وتثبت هذه التحريات فى النماذج المعدة لهذا الغرض من واقع مناقشة طرفى العلاقة (العامل وصاحب العمل) وغيرهم ممن يمكن الإسترشاد بأقوالهم والسجلات والدفاتر الموجودة لدى صاحب العمل أو أية مستندات أخرى يمكن الإعتماد عليها ويوقع كل من العامل وصاحب العمل على الإستثمارات المشار إليها على أن يؤشر المفتش تفصيلا ويوضح مصادر البيانات التى أثبتتها بالإستثمارات.

مادة (٢٦)

فى حالة وجود نزاع بين العامل وصاحب العمل حول إثبات علاقة العمل فيمكن الإستعانة بمكاتب العمل للتحقيق فى هذا النزاع وإذا كان النزاع حول الأجر يجوز للصندوق أن يسترشد بأجر المثل فى ضوء مستويات الأجور التى تحددها اللجان الفنية ما لم يقدم صاحب العمل دليلا على عكسها.

مادة (٢٧)

مع مراعاة أحكام المادة (١٥٢) من قانون التأمين الإجتماعى يكون للمفتشين الذين ينتدبهم الصندوق حق فحص المستندات والدفاتر الحسابية والميزانيات والإطلاع على ملفات العاملين للتحقق من الوفاء بكافة مستحقات الصندوق والتثبت من تنفيذ ما يستلزمه القانون من إجراءات وذلك فى ضوء سلطات الضبطية القضائية المكفولة لمفتشى الصندوق المختص. ويلتزم صاحب العمل بموافاة الصندوق المختص ببيان معتمد من مصلحة الضرائب بتكلفة الأجور وعدد العاملين عن السنوات السابقة وذلك بناء على طلب الصندوق.

مادة (٢٨)

يعتبر فى حكم القرض المبالغ التى يؤديها أصحاب الأعمال بالقطاع الخاص عن المؤمن عليهم طبقاً لأحكام المادة (١٣٣) من قانون التأمين الإجتماعى. ولا يجوز لصاحب العمل أن يقتطع من أجر المؤمن عليه وفاء للمبالغ المشار إليها ولغيرها من المبالغ التى يكون قد إقترضها منه أكثر من ١٠% من هذا الأجر وفقاً للقواعد الواردة بالمادة (٤٤) من قانون العمل. كما لا يجوز لصاحب العمل إقتضاء أية فائدة عن تلك المبالغ.

مادة (٢٩)

فى حالة عودة صاحب المعاش الخاضع لأحكام العلاج والرعاية الطبية بتأمين المرض للعمل، يلتزم بتقديم بيان من جهة العمل الجديدة إلى الصندوق المختص يوضح تاريخ إستلام العمل وكذا مدى خضوع جهة العمل لتأمين المرض، وفى حالة خضوعها لهذا التأمين يلتزم صاحب المعاش بتسليم البطاقة العلاجية إلى فرع الهيئة العامة للتأمين الصحى. ويلتزم الصندوق بإيقاف خصم نسبة الإشتراك التى تخصم من المعاش إعتباراً من أول الشهر التالى لتاريخ إستلام العمل بعد التحقق من تسليم البطاقة العلاجية. وفى حالة ترك العمل يتم إبلاغ الصندوق لإعادة خصم نسبة الإشتراك من المعاش.

الفصل الثانى إجراءات أداء الإشتراكات وتوريدها

مادة (٣٠)

يلتزم صاحب العمل بأداء المبالغ الآتى بيانها فى المواعيد المحددة
قرين كل منها:

١- الإشتراكات المستحقة عن الشهر وتشمل الحصة التى يلتزم بها
والحصة التى يلتزم بإقتطاعها من أجر المؤمن عليه وذلك فى أول الشهر
التالى لشهر الإستحقاق بالنسبة للإشتراكات المستحقة عن الأجر
الأساسى، وفى أول الشهر التالى لشهر الصرف بالنسبة للإشتراكات
المستحقة عن الأجر المتغيرة.

٢- الأقساط المستحقة على المؤمن عليه وذلك فى أول الشهر التالى
لشهر الإستحقاق.

٣- الأقساط المستحقة عن المبالغ المتأخرة على صاحب العمل وذلك
فى أول الشهر المستحق عنه القسط.

٤- المبالغ التى يقوم صاحب العمل بخصمها من أجر المؤمن عليه
سدادا لمبالغ صرفت للمؤمن عليه من الهيئة القومية للتأمين الإجتماعى
دون وجه حق وذلك فى أول الشهر التالى من إخطار صاحب العمل
بالمبالغ المستحقة على المؤمن عليه أو المستحقين.

وتعتبر المبالغ التى قام صاحب العمل بإقتطاعها من أجر المؤمن عليهم أمانة
لديه يتعين توريدها إلى الصندوق المختص فى المواعيد المشار إليها ويعتبر إخلاله
بهذا الإلتزام جريمة خيانة أمانة.

وفى حالة التأخير فى أداء أى من المبالغ المشار إليها فى الفقرة الأولى
يستحق على الملتزم بالأداء فى جميع الأحوال بما فى ذلك صاحب العمل فى الجهاز
الإدارى للدولة والهيئات العامة مبلغ إضافى شهرى عن مدة التأخير من تاريخ وجوب
الأداء حتى نهاية شهر السداد، ويحسب المبلغ الإضافى وفقا لنص المادة (١٢٩) من
قانون التأمين الإجتماعى.

ويعفى صاحب العمل من المبلغ الإضافى إذا تم السداد خلال خمسة عشر يوما
من تاريخ وجوب الأداء.

مادة (٣١)

يمنح الصندوق المختص صاحب العمل شهادة تفيد سداده
الإشتراكات المستحقة عليه وفقا للنموذج رقم (٣١) المرفق.

وفى حالة تعدد فروع المنشأة الواحدة تمنح شهادة لكل فرع أو أكثر يقع فى
نطاق إختصاص قسم شرطة واحد وتكون الشهادة صالحة للمدة المحددة بها.

مادة (٣٢)

على جهاز التأمين الإجتماعى والأجهزة المختصة بوحدة الجهاز الإدارى للدولة والهيئات العامة والقطاع العام وقطاع الأعمال العام إتخاذ ما يلى:

١- إعداد سجلات وقوائم أجور المؤمن عليهم تتضمن حقولا خاصة للأجور التى يسرى عليها حكم إقتطاع الإشتراكات وحصه كل من صاحب العمل والمؤمن عليه من إشتراكات التأمين الإجتماعى والأقساط المستحقة للصندوق المختص.

٢- إعداد حافظة إجمالى الإشتراكات والأقساط المستحقة على النموذج رقم (٣٢) المرفق من أصل وصورة لكل قائمة من قوائم صرف الأجور على حده.

٣- تجميع أصول الحوافظ المشار إليها بالبند السابق والإحتفاظ بها بعد مطابقتها مع ما هو وارد بقوائم الأجور ثم تسجيل الإشتراكات والأقساط المستحقة فى سجل قيد إجمالى الإشتراكات والأقساط المعدة لهذا الغرض.

٤- تفريغ إجمالى البيانات الواردة بالحوافظ المنصوص عليها بالبند (٢) فى حافظة واحدة وفقا للنموذج رقم (٣ ت.م) المرفق.

على أن تحرر الحافظة من أصل وصورتين ويرسل الأصل والصورة الأولى مرفقا بهما مستند السداد إلى الصندوق المختص وتحفظ الصورة الثانية بجهاز التأمين الاجتماعى.

٥- موافاة الصندوق المختص فى نهاية السنة المالية بإقرار معتمد من المدير المالى للمنشأة على النموذج رقم (٣٢ مكرر) المرفق، توضح به جملة الأجور المنصرفة خلال السنة المالية وقيمة إشتراكات صاحب العمل والعاملين لديه المؤداه لحساب الصندوق، ويجب أن تتضمن الشهادة إقرارا من المدير المالى بأن الأرقام الخاصة بجملة الأجور تشمل كل ما صرف للعاملين بإعتباره اجرا وفقا لأحكام قانون التأمين الإجتماعى.

كما يتعين على الجهات المشار إليها تسجيل كافة البيانات الواردة بالبنود السابقة بنظام الحاسب الآلى كلما أمكن ذلك.

مادة (٣٣)

يلتزم صاحب العمل فى القطاع الخاص بإمساك سجل ل قيد أجور العاملين لديه وفقا للنموذج رقم (٣٣) المرفق.

مادة (٣٤)

يكون الوفاء بالإشتراقات والمبالغ المستحقة للصندوق المختص بإحدى الطرق الآتية:

- ١- الشيك، على أن يكون مقبول الدفع بالنسبة للقطاع الخاص.
- ٢- التحويلات المصرفية والإلكترونية.
- ٣- كروت الإنتمان.
- ٤- الإيداع لدى البنك بحساب مكتب الصندوق المختص بموجب إذن توريد صادر من هذا المكتب.
- ٥- نقدا بالنسبة للمبالغ التي لا تجاوز قيمتها عشرة آلاف جنيها.

مادة (٣٥)

يتحدد تاريخ سداد الإشتراقات والمبالغ المقررة للصندوق المختص وفقا لما يلي:

- ١- تاريخ ورود الشيك قابلا للصرف للصندوق المختص.
 - ٢- تاريخ إيصال السداد في حالة الوفاء نقدا بخزينة الصندوق، وذلك بعد استيفاء إذن التحصيل وفقا للنموذج رقم (٣٥) المرفق.
 - ٣- تاريخ الإيداع بحساب المكتب بالبنك في حالة الوفاء بالإيداع في البنك.
 - ٤- تاريخ الإضافة لحساب الصندوق المختص بالنسبة للتحويلات المصرفية والإلكترونية.
- وذلك مع عدم الإخلال بالقواعد والإجراءات الواردة باللائحة المالية للصندوق المختص.
- وعلى أجهزة الصندوق المختص أن تقيّد أولا بأول ما يرد إليها من شيكات أو نقدية أو إيصالات إيداع بالبنك في السجلات والنماذج المعدة لذلك.

الفصل الثالث تقسيم المبالغ المستحقة

مادة (٣٦)

يجوز للصندوق المختص تقسيم المبالغ المستحقة على أصحاب الأعمال، وذلك بعد توقيع الحجز الإداري على أموال صاحب العمل التي تفي بسداد الدين أو أن يقدم صاحب العمل إلى الصندوق خطاب ضمان صادر من أحد البنوك المعتمدة بقيمة تلك المبالغ على أن يكون الخطاب ساري لمدة التقسيط وبالمبالغ الباقية للتقسيط.

ويكون الإختصاص بالتقسيط وفقا لما يلي:

- ١- مدير المكتب المختص لمدة لا تجاوز ثلاث سنوات.
 - ٢- مدير المنطقة المختص لمدة لا تجاوز خمس سنوات.
 - ٣- رئيس الصندوق المختص لمدة لا تجاوز عشر سنوات.
 - ٤- رئيس مجلس الإدارة فيما زاد على عشر سنوات.
- ولا يخل قرار التقسيط بأحقية الصندوق المختص في تحصيل مبالغ إضافية وفقا للمادة (٣٠) على الاشتراكات المستحقة على صاحب العمل من تاريخ وجوب أدائها حتى تاريخ السداد.

مادة (٣٧)

يكون للصندوق المختص إلغاء قرار التقسيط في الحالات الآتية:

- ١- الإفلاس أو التصفية أو الهجرة أو المغادرة النهائية للبلاد.
 - ٢- التنفيذ بالبيع على أموال صاحب العمل بناء على طلب دائن آخر سواء كان الحجز إداريا أو قضائيا.
 - ٣- التوقف عن سداد ثلاثة أقساط متتالية.
 - ٤- توافر أسباب أخرى موجبة لإلغاء التقسيط.
- وتعتبر الأقساط التي لم يتم سدادها وتلك التي لم يحل موعد سدادها واجبة الأداء فور إلغاء قرار التقسيط، وتنفذ إجراءات تحصيلها جبرا أو تحصيل قيمة خطاب الضمان.

ويجوز إعادة تقسيم المبالغ المستحقة على صاحب العمل إذا زالت الأسباب التي دعت إلى إلغاء قرار التقسيط.
كما يجوز لصاحب العمل الوفاء بجميع المبالغ المستحقة عليه دفعة واحدة أو على دفعات في مدة تقل عن مدة التقسيط، ويعاد حساب المبالغ الإضافية في هذه الحالة حتى تاريخ الوفاء بالمبالغ المستحقة.

مادة (٣٨)

يكون للمؤمن عليه طلب أداء المبالغ المطلوبة منه لحساب المدد أو الإشتراك عن مدد إما دفعة واحدة خلال سنة من تاريخ طلب حسابها أو الإشتراك عنها بما لا يجاوز تاريخ إنتهاء الخدمة أو على أقساط شهرية بإحدى الطرق الآتية:

- ١- للمدة المتبقية لبلوغ المؤمن عليه سن الستين وتحسب الأقساط فى هذه الحالة وفقا للجدول رقم (٦) المرفق بقانون التأمين الإجتماعى وفى حساب السن تعتبر كسور السنة سنة كاملة.
 - ٢- الخصم من إجمالى أجر المؤمن عليه فى حدود الربع وفى حالة إنتهاء الخدمة تخصم المبالغ من الحقوق التأمينية فى حدود الربع.
 - ٣- التقسيط على خمس سنوات وذلك بعد موافقة الصندوق المختص.
- ويجوز للمؤمن عليه أن يطلب فى أى وقت وقف سداد الأقساط التى يؤديها وفقا للجدول رقم (٦) المرفق بقانون التأمين الإجتماعى مقابل أدائه مبلغ للصندوق المختص يحدد وفقا للجدول رقم (٢) المرفق، ويوقف تحصيل الأقساط اعتبارا من أول الشهر التالى لتاريخ أداء المبلغ المشار إليه.

الفصل الرابع
إجراءات متابعة سداد الأقساط المستحقة
على صاحب الشأن

مادة (٣٩)

يلتزم صاحب العمل بإقتطاع الأقساط والمبالغ المستحقة على المؤمن عليهم من أجورهم ويوردها إلى الصندوق المختص مع الإشتراكات الشهرية وفي المواعيد المقررة لأداء هذه الإشتراكات مصحوبة بالنموذج رقم (٣٩) المرفق.

مادة (٤٠)

يلتزم صاحب العمل بالآتي:

١- متابعة تحصيل الأقساط وسدادها للصندوق المختص في مواعيد سداد الإشتراكات وذلك على النموذج رقم (٣٩) المرفق من أصل وثلاث صور.

٢- التأشير في سجلات الأجور بأية تعديلات تطرأ على قيمة القسط الشهري ونهاية مدة التقسيط وأسباب التعديل وإخطار الصندوق المختص بذلك وفقا للنموذج رقم (٣٩) المرفق.

مادة (٤١)

يلتزم الصندوق المختص بما يلي:

١- تسجيل نوع القسط وقيمه وبدايته ونهايته وأى تعديل من شأنه إيقافه أو إعادة تحصيله بنظام الحاسب الآلى وفي السجلات المعدة لهذا الغرض.

٢- إخطار صاحب العمل بقيمة القسط بعد تحديده.

٣- مطابقة إجمالي الأقساط المستحقة مع إجمالي الأقساط التي تم توريدها للصندوق المختص خلال كل شهر، وفي حالة وجود أى إختلاف يخطر صاحب العمل وتطبق أحكام المادة (١٢٩) من قانون التأمين الإجتماعى فى حالة التأخير فى الأداء.

مادة (٤٢)

تسقط الأقساط المحسوبة وفقا للجدول رقم (٦) فى حالة الوفاة أو إستحقاق المعاش فى حالة إنهاء الخدمة بسبب العجز ويقتصر ذلك على الأقساط المستحقة إعتبارا من تاريخ الوفاة أو ثبوت العجز دون الأقساط

٣٢ الباب الثاني- قواعد تحديد وتحصيل الاشتراكات وإجراءات الحساب أو الاشتراك عن بعض المدد

المؤجل سدادها عن المدد التي لا يستحق عنها المؤمن عليه أجرا أو تعويضا عنه وفي هذه الحالة يخصم القسط كاملا من معاش المؤمن عليه إلى حين إستيفاء هذه الأقساط أو من مستحقات المستحقين عنه في حالة وفاته بنسبة المنصرف من أنصبتهم بما لا يجاوز الربع.

مادة (٤٣)

يوقف سداد الأقساط المستحقة على المؤمن عليه في جميع الحالات التي لا يستحق عنها أجرا أو تعويضا عن الأجر ويستأنف السداد فور إستحقاق الأجر وتزداد مدة التقسيط بقدر المدة التي أوقف فيها سداد الأقساط.

لا يستحق القسط عن الشهر الذي تنتهي فيه الخدمة لدى صاحب العمل السابق إذا لم يكن كاملا ويستحق كاملا عن الشهر الذي تبدأ فيه الخدمة لدى صاحب العمل الجديد.

الفصل الخامس

إجراءات حساب أو الإشتراك عن بعض مدد الإشتراك

مادة (٤٤)

يجوز للمؤمن عليه أن يقدم طلب حساب مدد الإشتراك وفقا لنص المواد (٣٣) و(٣٤) و(٤١) من قانون التأمين الإجتماعى على النموذج رقم (٤٤) المرفق.

وعلى جهاز التأمين الإجتماعى أو مكتب الصندوق المختص بحسب الأحوال إعداد سجل لقيود طلبات حساب المدد المشار إليها والأقساط المستحقة عنها وفقا لنموذج السجل رقم (٤٤ مكررا) المرفق. ولا يعتبر المؤمن عليه ملتزما بطلب حساب المدد إلا بعد موافقته على التكلفة وإقراره بالسداد.

مادة (٤٥)

فى حالة سحب أو إلغاء قرار الفصل بالطريق التأديبى تودى المبالغ المستحقة عن مدد الفصل وفقا للآتى:

١- يلتزم المؤمن عليه برد تعويض الدفعة الواحدة خلال سنة من تاريخ العودة إلى العمل بما لا يجاوز تاريخ إنتهاء الخدمة وذلك بعد إستيفاء النموذج رقم (٤٥) المرفق، وفى حالة عدم قيام المؤمن عليه برد المبالغ دفعة واحدة يلتزم صاحب العمل بتحصيل المبالغ المشار إليها بطريق التقسيط وفقا للجدول رقم (٦) المرفق بقانون التأمين الإجتماعى إعتبارا من أول الشهر التالى لإنتهاء مهلة السداد دفعة واحدة.

٢- يلتزم المؤمن عليه برد المعاشات التى صرفت له دفعة واحدة خلال سنة من تاريخ العودة إلى العمل بما لا يجاوز تاريخ إنهاء الخدمة وذلك إذا رغب فى حساب مدد الفصل ضمن مدة الإشتراك فى التأمين ويقدم طلب الرغبة على النموذج رقم (٤٥) المرفق.

ويجوز تقسيط المبالغ وفقا للجدول رقم (٦) المرفق بقانون التأمين الإجتماعى.

وإذا كانت قيمة القسط تجاوز ربع الأجر فيجوز للمؤمن عليه طلب أداء هذه المبالغ بإحدى طرق السداد الواردة بالمادة (٣٨).

٣- يلتزم المؤمن عليه بالإشتراكات المستحقة عن مدة الفصل فى حالة حسابها ضمن مدة الإشتراك فى التأمين وتودى وفقا لأحكام المادة (٣٠) فى أول الشهر التالى لعودة المؤمن عليه للعمل.

وتسري الأحكام المشار إليها على العاملين بالقطاع الخاص إذا ثبت أن الفصل كان تعسفياً وأعيد المؤمن عليه للعمل بحكم قضائي.

مادة (٤٦)

في حالة سحب أو إلغاء قرار الفصل بغير الطريق التأديبي وفقاً لأحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٢ يراعى ما يلي:

١- يدخل في حساب مدة الإشتراك في التأمين مدة الفصل التي لم يخضع خلالها المؤمن عليه، لنظام التأمين الإجتماعي، وتحمل الخزنة العامة بالإشتراكات المستحقة عنها.

٢- يلتزم المؤمن عليه برد التعويض الذي صرف له دفعة واحدة خلال سنة من تاريخ العودة للعمل وذلك إذا رغب في حساب مدد الفصل ضمن مدة الإشتراك في التأمين ويقدم الطلب على النموذج رقم (٤٥) المرفق ويجوز تقسيط المبالغ وفقاً للجدول رقم (٦) المرفق بقانون التأمين الإجتماعي.

وإذا كانت قيمة القسط تجاوز ربع الأجر فيجوز للمؤمن عليه طلب أداء هذه المبالغ بإحدى طرق السداد الواردة بالمادة (٣٨).
وتؤدي الخزنة العامة للصندوق قيمة المعاشات التي تم صرفها.

مادة (٤٧)

في حالة إعارة المؤمن عليه إلى جهة داخل الجمهورية تتولى الجهة المعار إليها المؤمن عليه خصم حصة المؤمن عليه والأقساط المستحقة وخلافه من أجره وتوريدها شهرياً مع حصة صاحب العمل إلى الجهة المعار منها المؤمن عليه في مدة لا تتجاوز الخمسة أيام الأولى من الشهر التالي للشهر المستحق عنه تلك الإشتراكات.

ويلتزم صاحب العمل الأصلي بسداد الإشتراكات والأقساط والمبالغ الأخرى المستحقة للصندوق المختص عن المؤمن عليه المعار في المواعيد الدورية المحددة لسداد الإشتراكات دون تعليق ذلك على ورود المبالغ من الجهة المعار إليها وعليه متابعة إنتظام تلك الجهة في السداد.

مادة (٤٨)

يلتزم صاحب العمل الأصلي إذا كان المؤمن عليه المعار بالخارج يتقاضى أجره منه بسداد الإشتراكات المشار إليها والمبالغ الأخرى المستحقة للصندوق المختص في المواعيد الدورية المحددة لسداد الإشتراكات ويتحمل كل من المؤمن عليه وصاحب العمل في هذه الحالة بحصته في الإشتراكات.

مادة (٤٩)

تتحدد الإشتراكات التيلتزم المؤمن عليه بأدائها عن مدد الإعارات الخارجية والإجازات الخاصة بدون أجر للعمل بالخارج وفقا لما يلي :

- ١- حصة صاحب العمل وحصة المؤمن عليه فى تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء والمكافأة.
- ٢- النسبة التى تغطى التعويض عن العجز المستديم والوفاء فى تأمين إصابات العمل.
- ٣- إشتراكات تأمين البطالة بالنسبة لفئات المؤمن عليهم المنتفعين بأحكامه.

وتحسب الإشتراكات على أساس أجر المؤمن عليه الأساسى بجهة عمله الأصلية بإفتراض عدم إعارته أو حصوله على إجازة خاصة. وتتحدد طريقة حساب أجر الإشتراك المتغير عن فترة الإعارة أو الإجازة على أساس ما كان يستحقه من هذا الأجر بإفتراض مباشرته لعمله بجهة عمله الأصلية، وإذا كانت بعض عناصر هذا الأجر يرتبط تحديد قيمتها بمعدلات أو بمستوى أداء المؤمن عليه فتتحدد طريقة حساب هذه العناصر بمتوسط ما إستحقه عنها خلال السنة السابقة على الإعارة أو الإجازة أو مدة إشتراكه فى التأمين عن هذا الأجر إن قلت عن ذلك.

- وتعتبر فى حكم الإعارة أو الإجازة للعمل فى الخارج الحالات الآتية:
- ١- مدد الإعارة أو الإجازة الخاصة للعمل بإحدى المنظمات الدولية أو الإقليمية أو الهيئات الدولية داخل الجمهورية.
 - ٢- حالة المؤمن عليه المرخص له بإجازة خاصة لغير العمل إذا ما ثبت إلتحاقه بإحدى الجهات المنصوص عليها فى البند السابق أو ثبت إلتحاقه بعمل خارج البلاد وذلك من تاريخ إلتحاقه بالعمل.

مادة (٥٠)

يلتزم المؤمن عليه بأداء الإشتراكات والأقساط المستحقه عليه عن مدد الإعارة أو الإجازة الخاصة للعمل بالخارج فى المواعيد الدورية المحددة لأداء الإشتراكات عن الأجر الأساسى بإفتراض عدم قيامه بالإعارة أو الإجازة.

ويكون أداء الإشتراكات بإحدى العملات الأجنبية المعلن لها سعرا بالبنك المركزى المصرى.

كما يكون أداء الإشتراكات بالنسبة لمدد الإعارات أو الإجازات الخاصة بدون أجر للعمل بوحدة المنظمات الدولية داخل جمهورية مصر العربية بالعملة الأجنبية أو ما يعادلها بالعملة المصرية.

ويكون السداد بإحدى الطرق الآتية:

١- الإيداع لدى البنك بحساب الصندوق المختص بموجب إذن توريد صادر من الصندوق.

٢- التحويلات المصرفية أو الإلكترونية.

٣- شيكات مصرفية أو سياحية مقبولة الدفع.

٤- الكروت الائتمانية.

ويلتزم فى حالة تأخره فى السداد بأداء مبلغ إضافى وفقا للنسبة المحددة بالمادة (١٢٩) من قانون التأمين الإجتماعى عن مجموع الإشتراكات والأقساط المستحقة عليه، وذلك عن المدة من تاريخ وجوب الأداء حتى نهاية شهر السداد.

ويعفى المؤمن عليه من أداء المبلغ الإضافى فى حالة السداد خلال شهر من تاريخ إنتهاء سنة الإعارة أو الإجازة وتكون مهلة الإعفاء بالنسبة لآخر سنة ستة أشهر من تاريخ إنتهاء الإعارة أو الإجازة، وفى حالة وفاة المؤمن عليه خلال المهلة المحددة للإعفاء من المبالغ الإضافية قبل أداء المبالغ المستحقة عليه عن مدة الإعارة أو الإجازة، يعفى المستحقون عنه من أداء المبالغ الإضافية إذا قاموا بالسداد خلال ستة أشهر من تاريخ الوفاة.

ويتم سداد المبالغ الإضافية بذات العملة والكيفية التى تسدد بها الإشتراكات والأقساط.

مادة (٥١)

فى حالة عدم قيام المؤمن عليه بسداد الإشتراكات والأقساط المستحقة حتى إنتهاء المهلة المحددة للإعفاء من المبالغ الإضافية، يلتزم صاحب العمل بتحصيلها مضافا إليها المبالغ الإضافية من أجر المؤمن عليه بطريق التقسيط وفقا للجدول رقم (٦) المرفق بقانون التأمين الإجتماعى، ويلتزم صاحب العمل بسداد الأقساط المشار إليها للصندوق المختص فى المواعيد الدورية إعتبارا من أجر الشهر التالى لإنتهاء مهلة الإعفاء.

وإذا كانت قيمة القسط تجاوز ربع الأجر فيجوز للمؤمن عليه طلب أداء هذه المبالغ بإحدى طرق السداد الواردة بالمادة (٣٨).

وفي حالة انتهاء المهلة المحددة للإعفاء من المبالغ الإضافية دون وجود علاقة عمل يلتزم المؤمن عليه بسداد الاشتراكات والمبالغ الإضافية المستحقة دفعة واحدة في ميعاد غايته تحقق واقعة استحقاق الحقوق التأمينية.

مادة (٥٢)

للمؤمن عليه أن يبدي رغبته في الاشتراك عن مدة الإجازة الخاصة بغير العمل قبل قيامه بالإجازة وبما لا يجاوز سنة من تاريخ بدايتها، كما يجوز له أن يبدي هذه الرغبة في تاريخ لاحق لهذا الميعاد وبما لا يجاوز تاريخ تحقق واقعة الاستحقاق في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة. ويقدم طلب إبداء الرغبة المشار إليه على النموذج رقم (٥٢) المرفق، ولا يجوز للمؤمن عليه أن يعدل عن رغبته في الاشتراك بأي حال من الأحوال ويراعى أن تشمل الرغبة سنوات تجديد الإجازة.

وفي حالة وفاة المؤمن عليه يجوز للمستحقين عنه طلب حساب مدة الإجازة وفقا لما سبق في ميعاد غايته ثلاثة شهور من تاريخ ورود طلب صرف الحقوق التأمينية للصندوق على أن تؤدي المبالغ المستحقة دفعة واحدة خلال ثلاثة شهور من تاريخ تقديم طلب الحساب.

مادة (٥٣)

تتحدد الاشتراكات التي يلتزم المؤمن عليه بأدائها عن مدة الإجازة الخاصة بدون أجر على النحو الآتي:

١- حصته وحصّة صاحب العمل في اشتراكات تأمين الشيخوخة والعجز ونظام المكافأة وكذا اشتراكات تأمين البطالة إذا كان ممن تسري في شأنهم أحكام هذا التأمين وذلك إذا أبدى رغبته في حساب مدة الإجازة ضمن مدة الاشتراك في التأمين وفقا لأحكام المادة السابقة.

٢- حصته وحصّة صاحب العمل في اشتراكات تأمين المرض التي تغطي حق العلاج والرعاية الطبية إذا كان ممن تسري في شأنه أحكام هذا التأمين عن مدة الإجازة الخاصة بدون أجر إذا قضيت الإجازة داخل البلاد وذلك في جميع الأحوال.

٣- لا تؤدي أية اشتراكات في تأمين إصابات العمل.

وتحسب الاشتراكات على أساس أجر المؤمن عليه الأساسي بافتراض عدم قيامه بالإجازة كما تتحدد طريقة حساب أجر الاشتراك المتغير على أساس ما كان يستحقه من هذا الأجر بافتراض مباشرته لعمله وإذا كانت بعض عناصر هذا الأجر يرتبط تحديد قيمتها بمعدلات أو

بمستوى أداء المؤمن عليه فتتحدد طريقة حساب هذه العناصر بمتوسط ما استحقه عنها خلال السنة السابقة على الإجازة أو مدة إشتراكه في التأمين عن هذا الأجر إن قلت عن ذلك.
ولا تسري أحكام المادة (٣٤) من قانون التأمين الإجتماعى فى شأن مدد الإجازات الخاصة بدون أجر.

مادة (٥٤)

يلتزم المؤمن عليه بأداء الإشتراكات المستحقة وفقا لحكم المادة السابقة عن كل سنة على حده من سنوات مدة الإجازة خلال شهر من تاريخ إنتهاء سنة الإجازة.
وفى حالة تخلفه عن السداد خلال هذا الميعاد يلتزم بأداء مبلغ إضافى وفقا للنسبة المحددة بالمادة (١٢٩) من قانون التأمين الإجتماعى عن المدة من أول الشهر التالى لإنتهاء سنة الإجازة وحتى نهاية شهر السداد.
وإذا لم يتم السداد خلال شهر من تحقق واقعة الإستحقاق فى تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء تحصل هذه المبالغ وفقا لأحكام المادة (١٤٤) من قانون التأمين الإجتماعى وذلك مع عدم الإخلال بالفقرة الأخيرة من المادة (٥٢).

مادة (٥٥)

يلتزم المؤمن عليه الذي لم تنتهي إجازته الخاصة لغير العمل وأبدى الرغبة فى حساب مدة الإجازة ضمن مدة الإشتراك فى التأمين ولم يقم بسداد الإشتراكات حتى تاريخ العمل بهذا القرار بأداء هذه الإشتراكات خلال سنة من تاريخ العمل بأحكام هذا القرار وإذا قام بالسداد فى تاريخ لاحق فيلتزم بأداء مبلغ إضافى وفقا للمادة (١٢٩) من قانون التأمين الإجتماعى عن المدة من أول الشهر التالى لتاريخ إنتهاء المهلة المشار إليها وحتى نهاية شهر السداد.
وإذا كان المؤمن عليه المشار إليه بالفقرة السابقة لم يبدى الرغبة فى حساب مدة الإجازة ضمن مدة الإشتراك فى التأمين حتى تاريخ العمل بهذا القرار ويرغب فى حساب مدة الإجازة ضمن مدة الإشتراك فى التأمين فعليه تقديم طلب إبداء الرغبة وسداد الإشتراكات المستحقة خلال المهلة المشار إليها بالفقرة الأولى وإذا تم إبداء الرغبة فى حساب المدة وتم السداد فى تاريخ لاحق لهذا الميعاد فيلتزم المؤمن عليه بأداء مبلغ إضافى وفقا للمادة (١٢٩) من قانون التأمين الإجتماعى عن المدة من أول الشهر التالى لتاريخ إنتهاء المهلة المشار إليها وحتى تاريخ السداد.
وإذا إنتهت مدة إجازته الخاصة لغير العمل قبل تاريخ العمل بهذا القرار ولم يكن قد أبدى الرغبة فى الإشتراك أو عدم الإشتراك عنها فله أن يطلب الإشتراك عنها

خلال المهلة المشار إليها بالفقرة الأولى وفي هذه الحالة تؤدي المبالغ إما دفعة واحدة خلال المهلة المشار إليها أو بالتقسيط وفقا لإحدى طرق التقسيط المنصوص عليها بالمادة (٣٨) وإذا ما أبدى الرغبة في حساب الإجازة في تاريخ لاحق للميعاد المشار إليه يلتزم بأداء الاشتراكات مضافا إليها المبالغ الإضافية المنصوص عليها بالمادة (١٢٩) من قانون التأمين الإجتماعي عن المدة من تاريخ إنتهاء المهلة المشار إليها حتى تاريخ السداد.

مادة (٥٦)

في حالة عدم قيام المؤمن عليه بسداد الاشتراكات المستحقة عليه عن مدة الإجازة حتى تاريخ عودته إلى العمل يلتزم صاحب العمل بتحصيلها مضافا إليها المبالغ الإضافية من أجر المؤمن عليه بطريق التقسيط وفقا للجدول رقم (٦) المرفق بقانون التأمين الاجتماعي المشار إليه وتحدد قيمة القسط على أساس سن المؤمن عليه في أول الشهر التالي لتاريخ العودة إلى العمل ويلتزم صاحب العمل بسداد الأقساط المشار إليها للصندوق المختص في المواعيد الدورية إعتبارا من أجر الشهر التالي لتاريخ العودة إلى العمل. وإذا كانت قيمة القسط تجاوز ربع الأجر فيجوز للمؤمن عليه طلب أداء هذه المبالغ بإحدى طرق السداد الواردة بالمادة (٣٨).

مادة (٥٧)

إذا إختارت المؤمن عليها التي حصلت على إجازة لرعاية طفلها صرف تعويض الأجر فيتبع في شأن إبداء الرغبة وأداء الاشتراكات المستحقة عن مدة الإجازة المشار إليها القواعد والإجراءات المنصوص عليها في المواد السابقة. وتؤدي حصة المؤمن عليه في الاشتراكات عن مدة الإجازة الدراسية بدون أجر على النحو المنصوص عليه في المواد السابقة.

مادة (٥٨)

على صاحب العمل الإطلاع على جواز سفر المؤمن عليه قبل تجديد الإجازة المشار إليها وتطبيق أحكام المواد (٤٩ و ٥٠ و ٥١) إذا ثبت إلتحاق المؤمن عليه بعمل خارج البلاد وذلك إعتبارا من تاريخ إلتحاقه بهذا العمل.